

التقارب بين السلطة والفقهاء خلال  
العصر المرابطي وأثره في انتصار المذهب  
المالكي بالغرب الإسلامي

د. عدة الشيخ  
جامعة حسنية بن بوعلي/الشلف  
echchikh@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2018/02/13 تاريخ القبول: 2018/06/05

### الملخص:

تأتي صفحات هذا البحث، كي تبين ذلك التقارب والتعاون الذي كان بين الأمراء المرابطين والفقهاء المالكيين من أجل نصرة المذهب المالكي ونشره في الغرب الإسلامي، إذ ساهمت عوامل كثيرة في إنتشار المذهب المالكي بالمغرب الإسلامي، غير أن الكثير من المصادر ربطت إنتشار المذهب وتمكنه في المنطقة في عهد المرابطين بالعامل السياسي، والمتمثل في دور السلطة وتحالفها مع الفقهاء، فمساندة الحكام المرابطين للفقهاء المالكية، كان من أهم أسباب انتشار المذهب وانتصاره على باقي الفرق والمذاهب المتواجدة بالمنطقة، وقوة فقهاء المذهب، هي التي حملت السلطات الحاكمة على جعل مذهبهم هو المذهب الرسمي للدولة، فوقع الإختيار عليه لضمان الوحدة السياسية ثم المذهبية في دولتهم، وبالتالي البعد عن كل ما من

ما من شأنه جلب الخلافات المذهبية والاعتقادية، حتى أصبح  
هو الغالب في عهده.

### الكلمات المفتاحية:

الغرب الإسلامي؛ المرابطون؛ الفقهاء؛ المذهب المالكي؛  
السلطة؛ التقارب

### Abstract:

The pages of this article, in order to show us the rapprochement and cooperation that was between the Almoravid princes and the Maliki foqaha in order to support the Maliki school and published in the Islamic West, as many factors contributed to the spread of the Maliki school in the Islamic Maghreb, but many sources linked the spread of the doctrine and enable it in the region In the era of Almoravidine political factor and represented in the role of the Authority and its alliance with jurists, the support of the rulers Almoravid of the scholars of the Maliki was one of the most important causes of the sectarianism of Maliki and his victory at the expense of the rest of the sects and sects present in the region, Punch to make their doctrine is the official doctrine of the state, and he signed it to ensure that the choice of political unity and doctrinal unity in their state, and away from every thing that would bring the differences of belief on the other hand, until he became mostly in their reign.

### **key words:**

The Islamic West, the Murabitin, the fuqaha , the Maliki school, the authority

### **مقدمة:**

يعد الحديث عن الوضع المذهبي في بلاد الغرب الإسلامي أثناء العصر المرابطي عند الكثير من الباحثين والدارسين، حديثاً عن الفترة الذهبية للمذهب المالكي في المغرب الإسلامي الوسيط ومنه بلاد الغرب الإسلامي ككل، التي دخلت تحت سلطة دولتهم وبلغتها دعوتهم، وشملت كل من قبائل المغرب الأقصى، والقسم الأكبر من المغرب الأوسط، وقبائل افريقيا جنوب الصحراء في موريتانيا والسودان الغربي، ومملكة غانا، وهي المنطقة التي عرفت ظهور مذاهب دينية وعقدية متنوعة يصعب الإمام بها كلها، وكان على رأسها بطبيعة الحال المذهب لسني المالكي، الذي كان هو الغالب والمسيطر في النهاية وما زال هو المهيمن الى اليوم. حيث حظي المذهب برعاية السلطة المرابطية، ومباركة الفقهاء المالكية. فما حقيقة هذا الانتصار والغلبة للمذهب المالكي؟ وما هو دور السلطة والفقهاء في ذلك؟ وكيف كانت وضعية المذهب في مواجهة باقي المذاهب الأخرى آنذاك؟

فقد كان من بين الأشياء المتفق عليها لدى غالبية المؤرخين والباحثين الذين كتبوا عن تاريخ الدولة المرابطية ومذهبها الرسمي -السني المالكي-، هو أن الذي كان يجمع السياسي بالفقيه أثناء العصر المرابطي أكثر مما يفرقهما، ويأتي في مقدمة ذلك؛ وحدة النظرة والرؤية الدينية والمذهبية الفقهية

المشتركة، وذلك بالإضافة إلى مبدأ الجهاد الذي كان يدفعهما ويحركهما إزاء العدو المشترك. إذ يرى في ذلك أحد الباحثين أن التحالف المالكي المرباطي لا يمكن عزله: «عن بواعث شخصية كانت تملئها رغبة الفقهاء في الاحتفاظ بمكانتهم المرموقة التي حظوا بها في ظل الحاكم المرباطي»<sup>1</sup>، ويستدل الباحث بكلام ابن خلدون عنهم بقوله: «يؤنسون من ملوك متونة تجلة وكرامة لم تكن لهم من غيرهم»<sup>2</sup>.

لكن وقبل التفصيل في موضوع دراستنا هذه، لابد أن نعرج في البداية على ذكر أهم الأسباب التي ساعدت على انتشار المذهب المالكي وتفوقه بالمغرب الإسلامي.

#### أولاً-عوامل إنتشار المذهب المالكي وانتصاره على باقي المذاهب بالغرب الإسلامي:

1- دور الرحلة العلمية: من المغرب إلى المشرق، لأخذ العلم عن الإمام مالك بن أنس<sup>3</sup>، فقد بلغ من لقيه منهم وأخذ عنه أزيد من ثلاثين رجلاً من أبرزهم علي بن زياد، وابن أشرس، والبهلول بن راشد وغيرهم.

2- تنوع الأصول الفقهية لمذهب الإمام مالك: لم يدون الإمام مالك رحمه الله الأصول والقواعد التي كان يعتمد عليها في الإستنباط، وإن كان قد صرح ببعضها وأشار إلى بعضها الآخر في

1- لخضر بولطيف، فقهاء المالكية والتجربة السياسية الموحدة في الغرب الإسلامي، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بيروت، لبنان، 1429هـ/2009م، ص133.

2- ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، (د. ط)، دار الفكر، بيروت، لبنان، سنة 1428هـ/2007م. ص41.

كتابته "الموطأ"، وقد تتبع الأئمة والفقهاء أقواله وفتاويه وأستخلصوا منها مصادره الفقهية<sup>1</sup> والتي هي: الكتاب، والسنة النبوية، والإجماع، والقياس، وعمل أهل المدينة، وقول الصحابي، والمصالح المرسلة، وسد الذرائع، والإستصحاب، والعرف والعادات، والإستحسان، وشرع من قبلنا، والإستقراء، ومراعاة الخلاف<sup>2</sup>.

3- تلاؤم أصول مذهب الإمام مالك مع طبيعة أهل المغرب الإسلامي: وهي التي جعلت أهل المغرب يحبذونه على غيره من المذاهب، فهو يتميز بكثرة الأصول وتنوعها بين أيدي المفتي، تسمح له بإختيار أصلها وأقرها للعدل، وأكثرها تماشياً مع الواقع الإفريقي<sup>3</sup>.

4- إنتماء الإمام مالك للمدينة المنورة دار الهجرة والسنة: فقد كانت المدينة مهوى قلوب وأفئدة أهل المغرب الإسلامي وخاصة من طلاب العلم، فأحبوها وأحبوا أهلها، وتمسكوا بعلمها وبما

1- موسى اسماعيل، عمل أهل المدينة وأثره في الفقه المالكي، الملتقى الوطني الأول للمذهب المالكي، عين الدفلى، الجزائر، 15-18 ربيع الأول 1426هـ/24-26 أفريل 2005م، ص42.

2- القاضي عياض، بن موسى بن عياض السبكي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق: محمد بن تاويت الطنجي، ط2، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، سنة 1983م، ج1، ص93.

3- نجم الدين الينتائي، المذهب المالكي بالغرب الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري- الحادي عشر ميلادي، (د.ط.)، منشورات تير الزمان، تونس، 2004م، ص64.

أخذوه عن شيوخها، وعملوا على تدريسها ونشرها ببلدهم، وحثهم على الرحيل إليها<sup>1</sup>.

5- كياسة الإمام مالك مع تلاميذه من المغاربة: إن كان مالك قد أظهر تحرجا في الإفتاء في بعض المسائل المغربية كما مربنا سابقا، فإنه في المقابل بذل جهدا خاصا مع عدد من الطلبة المغاربة لإستدراجهم إلى مذهبه، وحثهم على نشره ببلادهم، ولهذا السبب ربما كان مالك يثني على أهل المغرب بما فيهم أهل القيروان ويمدحهم. فقد قال فيهم: «أهل الذكاء والذهن والعقول من أهل الأمصار ثلاثة: المدينة ثم الكوفة ثم القيروان»<sup>2</sup>.

6- التجارب القاسية لأهل المغرب مع الخوارج: قام الخوارج بثورات كثيرة في المغرب الإسلامي، بهدف السيطرة عليه ونشر مذهبهم به، بالغوا فيها فيها من القتل والنهب وإتهاك الحرمات، مما ساهم في خلق نقمة لدى أهل إفريقية والمغرب على الخوارج، وجعلهم يتجنبون نحو المذهب السني المالكي<sup>3</sup>.

4- مصطفى اليروس، المدرسة المالكية الأندلسية إلى نهاية القرن الثالث الهجري- نشأة وخصائص -، (د.ط)، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، (1418هـ/1997م)، ص 77.

1- القاضي عياض السبي، تراجم أغلبية مستخرجة من مدارك القاضي عياض، تحقيق: محمد الطالبي، (د.ط)، نشر الجامعة التونسية، تونس، سنة 1968م، ص 53.

72.

2- المالكي، أبو بكر عبد الله بن محمد، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ولساكهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، تح: بشير البكوش، (د.ط)، طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1403هـ/1983م، ج 1، ص 216-217.

7- دور السلطان: فقد ربطت الكثير من المصادر انتشار المذهب المالكي في الغرب الإسلامي بعامل سياسي يتمثل في دور السلطان، ويبدو أن الرائد في ذلك الشأن كان ابن حزم الأندلسي حين قال: «مذهب انتشرا في بدء أمرهما بالرئاسة والسلطان؛ مذهب أبي حنيفة،.... ومذهب مالك عندنا بالأندلس»<sup>1</sup>.

8- جهود الإمام سحنون بن سعيد التنوخي: وما قام به من أعمال ومواقف في نصرة مذهب مالك ونشره في إفريقيا عن طريق التعليم والقضاء، فحقق للمذهب ما لم يتمكن شيخه علي بن زياد من تحقيقه، وخاصة بعد رحلته إلى المشرق التي كان مبتدؤها في سنة (178هـ/794م)، وعاد منها إلى إفريقيا في سنة (191هـ/806م) يعلم كثير ومنها المدونة<sup>2</sup>.

7- دور المعز بن باديس الصنهاجي: فقد فطن لما فطن له سلفه، وهو أن المذهب الشيعي لا مكان له ولا لغيره من المذاهب في إفريقيا، فأقدم على قطع دعوة العبيديين والدعوة لبني العباس، وحسم الخلاف في المذاهب بحمل الناس على مذهب الإمام مالك، فلم يبق بعد ذلك لمذهب آخر شأن يذكر<sup>3</sup>.

3- المقرئ، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني، فح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: احسان عباس، (د.ط)، دار صادر، بيروت، لبنان، 1408هـ/1988م، ج2، ص10.

4- عياض، المصدر السابق، المدارك، ج4، ص51.47.

5- حسن شرجيلي، تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي، (د.ط)، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1421هـ/2000م، ص51-52.

هذا فضلا عن عوامل أخرى متعلقة بطول عمر مالك،  
والعامل العرقي وغيرها، غير أنه لابد من الإشارة خاصة إلى الدور  
الكبير الذي قام به الأمراء المرابطين الذين هم محل دراستنا  
هذه، من أجل ترسيم المذهب في دولتهم وتعميمه، وجعله هو  
مصدر كل القرارات والعبادات في دولتهم المترامية في أقطار  
الغرب الإسلامي.

ثانيا- تبني السلطة المرابطية للمذهب المالكي والتمكين لفقهاءه:  
رأت السلطة المرابطية في المذهب المالكي، على أنه المذهب  
المتوازن الذي سيمكها من الوقوف في وجه البدع والانحراف  
والإتجاهات العقلانية المتطرفة<sup>1</sup>، لذا جعلت منه محور دعوتها  
وحركتها الإصلاحية، وأوكلت للفقهاء المالكية مهمة قيادة هذه  
الرؤية أو التوجه وفق ما تمليه قواعد المذهب المالكي، حتى  
أصبح المذهب مرتبطا أشد الارتباط بالدولة، وأحد مقوماتها  
الأساسية والروحية التي تمنحها المشروعية السياسية.  
ولم تقتصر مشورة السلطة للفقهاء على أمور الفقه والتعبد  
فقط كما يبدو للوهلة الأولى، بل شمل ذلك أمور الدين والدنيا  
على السواء، إذ إنطلقت السلطة المرابطية من فتاوى الفقهاء  
المالكية في كثير من قراراتها السياسية الحاسمة منها، تسوير

1- الكتاني، محمد، الأزمات العاطرة الأنفاس بذكر بعض محاسن قطب المغرب وتاج  
مدينة فاس، (دط)، مطبعة فاس، المغرب، 1307هـ/1889م، ص142.

مدينة مراكش<sup>1</sup>، ونجدة أهل الأندلس ضد الإسبان المسيحيين، ثم التدخل بطلب من الفقهاء والقضاة<sup>2</sup> للقضاء على ملوك الطوائف<sup>3</sup>، وإضطهاد أتباع الأشعرية<sup>4</sup>، وحرق كتاب الإحياء، وإجلاء النصارى المعاهدين من غرناطة<sup>5</sup>، إلى المغرب. وغيرها من الأعمال والقرارات التي كان فيها الأمراء المرابطون في الغالب، قد شاوروا الفقهاء المالكية وأخذوا بفتاويهم وأرائهم نحوها، ومن دون أن ننسى بطبيعة الحال، ذلك الحدث المهم المتمثل في إقدام الأمير يوسف بن تاشفين على إعلان الولاء والمبايعة للخلافة العباسية استجابة لإشارة ورأي الفقهاء.

فقد كان للفقهاء المالكية، الكلمة النافذة في الأمور الإدارية والحرية والسياسية والخارجية في الدولة المرابطية، وذكر أبو

2- ابن المؤقت، المراكشي، السعادة الأبدية في التعريف بمشاهير الحضرة المراكشية، تح: أحمد متفكر وحسن جلاب، (د.ط)، مؤسسة أفاق للدراسات والنشر والاتصال، مراكش، المغرب، 2002م، ج1، ص14.

3- ابن الكردبوس التوزري، الإكتفاء في أخبار الخلفاء، تح: عبد القادر بويانية، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط.ت)، ص106.

4- عصمت عبد اللطيف دندش، دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب إفريقيا، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1988م، ص198. /محمد بن بيه، الأثر السياسي للعلماء في عصر المرابطين، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، قسم الدراسات العليا في التاريخ والحضارة، جامعة أم القرى، السعودية، 418هـ/1997م، ص155.

5- ينظر فتوى ابن رشد كاملة في كتابه: فتاوى ابن رشد، تح: المختار بن الطاهر التلياس، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، سنة 1407هـ/1987م، ص ص 802-805.

6- ابن الخطيب، لسان الدين، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تص: البشير الفوري، ط1، مطبعة التقدم الإسلامية، تونس، (د.ت)، ص 70 و 76.

عبد الله محمد الحميري: (أن يوسف بن تاشفين طلب من صاحب سبتة أن يخلي الجيوش تجوز إلى الأندلس لنجدة المسلمين، فعندما لم يفعل، شكاه يوسف إلى الفقهاء فأفتوا جميعاً بما لا يسر صاحب سبتة)<sup>1</sup>. كما كان الأمير يوسف بن تاشفين «يواصل الفقهاء، ويعظم العلماء، ويصرف الأمور إليهم، ويأخذ فيها بأرائهم، ويقضي على نفسه وغيره بفتياهم، ويحض على العدل ويصدع بالحق ويعضد الشرع»<sup>2</sup>.

وسار ابنه علي بن يوسف على سيرة والده، في تشجيع العلم والعلماء وإكبار الفقهاء وإجلالهم «واشتد إثاره لأهل الفقه والدين، وكان لا يقطع أمراً في جميع مملكته دون مشاورة الفقهاء... فبلغ الفقهاء في أيامه مبلغاً عظيماً لم يبلغوا مثله في الصدر الأول من فتح الأندلس»<sup>3</sup>. وعنه يقول المستشرق يوسف أشباح: «وكان سلطان المرابطين الجديد، في الواقع فتح في عنفوانه، ولم يكن قد جاوز الثانية والعشرين من عمره، ومع ذلك فقد أبدى في حكمه كثيراً من الحكمة والعدالة، وكان يعتاض في ذلك عما يعوزه من الخبرة والتجارب، بنصح أعقل

1- الحميري، أبو عبد الله محمد بن عبد المنعم، الروض المعطار في خبر الأقطار، تح: إحسان عباس، ط2، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، لبنان، مطابع دار السراج، 1400هـ/1980م، ص288 - 289.

2- ابن الخطيب، لسان الدين، الإحاطة في أخبار غرناطة، تح: محمد عبد الله عنان، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، سنة 1975م، ج2، ص182.

3- المراكشي، عبد الواحد، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، شرح واعتناء: صلاح الدين الهواري، ط1، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، سنة 1426هـ/2006م، ص130.

رجال بطانته وأكثرهم نضجاً<sup>1</sup>، والمؤكد أن الفقهاء هم المقصودين بالأعقل والأنضج.

وقد بلغ المذهب المالكي ذروة تمكنه وسيادته على عهد علي بن يوسف بن تاشفين، الذي أحاط نفسه بفقهاء المالكية، كما وضعهم على رأس الجهاز الإداري والقضائي؛ حيث شغلوا مناصب الشورى إلى جانب أمير المسلمين في مراكش، وفي نيابة الأندلس وقواعدها الكبرى<sup>2</sup>، وهو ما عيّر عنه المؤرخ المراكشي بقوله: «فلم يكن يقرب من أمير المسلمين ويحظى عنده إلا من علم الفروع، أعني فروع مذهب مالك»<sup>3</sup>.

فقد فرض المرابطون على إمتداد سلطتهم العمل بمقتضى مذهب الإمام مالك، وصارت الفتاوى والأحكام مستمدة من المذهب المالكي حتى نهاية الدولة، ولا يلفت إلى غيرها من الأحكام، وقد أكد ذلك الرسالة الصادرة من تاشفين بن علي بن يوسف سنة (538هـ/1143م) إلى أهل بلنسية بعد استرجاعها، يحثهم فيها على الإلتزام بالمذهب المالكي نصاً وروحاً. يقول فيها: «وأعلموا رحمكم الله أن مدار الفتاوى ومجرى الأحكام والشورى في الحضر والبدو على ما اتفق عليه السلف الصالح رحمهم الله من الإقتصار على مذهب إمام دار الهجرة ابن عبد الله مالك بن أنس<sup>4</sup>، فلا عدول لقاضي ولا مفتي عن

4- يوسف أشباح، تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين، تر: محمد عبد الله عنان، ط2، مؤسسة الخانجي، القاهرة، مصر، سنة 1958م، ج1، ص116.

5- سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي (المرابطون)، (د. ط)، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، سنة 1407هـ/2007م، ج4، ص406.

6- عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص130.

مذهبه ولا يأخذ في تحليل ولا تحريم إلا به، ومن حاد عن رأيه بفتواه ومال عن الأئمة إلى سواه فقد ركب رأسه وأتبع هواه<sup>1</sup>. من جانب آخر، فقد أعلنت السلطة المرابطية بمؤازرة الفقهاء المالكية، حملة شرسة على العلوم التي لا تنسجم مع مذهب مالك<sup>2</sup>، وعلى المذاهب المخالفة له، ولدينا في هذا الصدد بعض القرائن التي تدعم هذا الرأي، فقد ورد عن ابن الزيات في ترجمته لابن النحوي<sup>3</sup> ما يفيد إنتهاج الدولة طرق المصادرة الفكرية للتيارات المخالفة لمذهب مالك<sup>4</sup>. بل كانت تصل أحيانا إلى حد النفي والإعتقال لمعتنقي المذاهب المخالفة للمذهب المالكي، ولا غرو فقد أورد ابن عبد الملك في ترجمته للفقهاء محمد بن خلف اللخمي (كان حي سنة 529هـ/1134م) أنه: «كان

1- حسين مؤنس، نصوص سياسية عن فترة الإنتقال من المرابطين إلى الموحدين، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، سنة 2000م، ص20.  
2- ابراهيم القادري بولشيش، حلقات مفقودة من تاريخ الحضارة في الغرب الإسلامي، (د. ط)، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1426هـ/2006م، ص94.  
3- هو أبو الفضل يوسف بن محمد بن يوسف المعروف بابن النحوي، من قلعة بني حماد وأصله من توزر (بتونس)، دخل سجلماسة وفاس، ثم عاد إلى القلعة وبها مات سنة (513هـ/1118م)، كان من أهل العلم والفضل، وعلى هدى السلف الصالح، ولما أفضى أهل المغرب بإحراق كتب الغزالي وأمر السلطان بإحراقها، انتصر لأبي حامد الغزالي رحمه الله، وكتب إلى السلطان في ذلك، ينظر: التادلي، أبو يعقوب، التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبيعي، تج: أحمد التوفيق، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب، سنة 1984م، ص95-96.

4- القادري بولشيش، المرجع السابق، ص94.

ففيها ظاهري المذهب، وهو ممن غرب عن الأندلس وأعتقل بمراكش أيام الأمير أبي الحسن علي بن يوسف الممتوئي<sup>1</sup>.

من جانب آخر، سعت الدولة المرابطية كذلك إلى تشجيع الدراسات الفقهية المرتبطة بفروع المذهب المالكي على حساب العلوم الأخرى، وهو ما يبينه بيتان شعريان أشدهما الشاعر الأعشى التطيلي (ت525هـ/1130م) معبراً عن هذا التوجه الذي إختارته الدولة بقوله:

فيا دولة الضيعة أحملني أو تحاهلي \*\*\* وقد أصبحت تلك العرى والعرائك  
وإنا قام زنه إعرضي أو تعارضني \*\*\* فقد حال من دورن أهنى "قال مالك"<sup>2</sup>

كما دعمت السلطة المرابطية جهودها في التمكين للمذهب المالكي بنشره في السودان، فمنذ مرحلة عبد الله بن ياسين، بدأ المذهب يتسرب إلى هذه الآفاق البعيدة حيث تم إرسال الدعاة هناك، فأسلم بعض ملوك السودان، وإعتنقوا المذهب المالكي، وعملوا على نشره بين قبائلهم<sup>3</sup>.

### ثالثاً- دور الفقهاء في إنتعاش ونصرة المذهب المالكي في العصر المرابطي:

5- ابن عبد الملك، أبو عبد الله، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تح: إحسان عباس ومحمد بن شريفة، ط1، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1392هـ/1973م، ج6، ص182.

1- إحسان عباس، تاريخ الأدب الأندلسي، عصر الطوائف والمرابطون، (د.ط)، دار الشروق، عمان، الأردن، 1997م، ص72. القادري بولشيش، المرجع السابق، ص96.

2- حسن أحمد محمود، الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا، ط3، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1986م، ص244.

كان للفقهاء المالكية في العصر المرابطي دور وإسهام كبير في إنتصار للمذهب المالكي، بعد أن منحهم الأمراء المرابطون ثقبتهم الكاملة، وحملوهم أعباء مراقبة وتوجيه الحركة الفكرية في دولتهم، حتى «أصبحت أمور المسلمين راجعة إليهم، وأحكامهم صغيرها وكبيرها موقوفة عليهم، فعظم أمرهم وانصرفت وجوه الناس إليهم»<sup>1</sup>، وأجروا عليهم الأرزاق من بيت المال طوال أيامه، مما أعطاهم مكانة اجتماعية ونفوذاً قل نظيره، حتى أن بعضهم صاروا يدخلون المدن دخولاً رسمياً يشبه دخول الأمراء<sup>2</sup>. وبدورها فإن الخطة القضائية كانت بيد الفقهاء كذلك، فكان الفقهاء مشرفين على إنشاء الأحكام وتطبيقها حتى أن الأمير علي بن يوسف<sup>3</sup> كان «إذا ولي أحداً من قضاته كان فيما يعهد إليه ألا يقطع أمراً ولا يبت حكومة في صغير من الأمور ولا كبير إلا بمحضر أربعة من الفقهاء»<sup>4</sup>.

وقد برز في المغرب الإسلامي والاندلس خلال العصر المرابطي كبار علماء المالكية ومنظروها الذين أوقفوا أقلامهم وأوقاتهم خدمة للمذهب، ولعل أبرزهم الإمام أبو الوليد بن رشد الجد، والفقيه أبو بكر بن العربي، والقاضي عياض

3- عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص171.

4- إبراهيم القادري بولشيش، مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والاندلس، (د. ط)، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1418هـ / 1998م، ص144-145.

5- عمر بلشير، مرجعية الأحياء وإشكالية الحكم في تاريخ المغرب الإسلامي من القرن (6-8هـ/12-14م)، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 1422-1423هـ/ 2001-2002م، ص129.

4- عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص130.

اليحصي، والقاضي الفقيه أبو الوليد بن رشد (ت520هـ/1125م) شيخ المالكية، وأفقه أهل الأندلس، الذي كان مكيناً لدى السلطان المرابطي علي بن يوسف، ومن أهل الرفعة والشأن لديه، وقد وفد عليه إلى مراكش فلقبه أكرم لقاء، وبقي عنده أربقاء<sup>1</sup>.

كما أسهم ابن رشد في تبسيط الفقه المالكي في المغرب<sup>2</sup>، تصنيفاً وتدریساً، ومن تصانيفه في الفقه المالكي، كتاب (المقدمات) لأوائل كتب المدونة، وكتاب (البيان والتحصيل) لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل، وإختصار (المبسوطة)، وإختصار (مشكل الآثار) للطحاوي<sup>3</sup>.

ومن أشهر فتاوى ابن رشد الجدد، ما أفتاه في شأن المعاهدين من النصاري في بلاد الأندلس، بإبعادهم وتغريمهم، لغدرهم بالمسلمين ومساعدتهم لألفونسو المحارب<sup>4</sup>، حيث تجسسوا لحسابه. قال ابن عذاري: «وبين القاضي لأمر المسلمين أمر الأندلس، وما بليت به من معاهدتها وما جرؤه إليها وجنوه عليها من استدعاء ابن رزمير، وما في ذلك من نقض

1- النباهي، أبو الحسن، تاريخ قضاة الأندلس (المراقبة العليا في من يستحق القضاء والفتيا)، تح: لجنة إحياء التراث العربي في دار الأفاق الجديدة، ط5، بيروت، لبنان، 1403هـ/1983م، ص99.

2- نجم الدين الهنتاتي، المرجع السابق، ص223.

3- الذهبي، شمس الدين، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تح: عمر عبد السلام، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، سنة 1413هـ/1993م، ج53، ص56.

4- ابن الخطيب، المصدر السابق، الجلل، ص70.

العهد والخروج عن الذمة، فأصغى إليه الأمير علي، وتلقى قوله بالقبول»<sup>1</sup>.

وكذا القاضي الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن العربي الإشبيلي المالكي (ت493هـ/1099م)، عالم أهل الأندلس ومسندهم، قدم إلى إشبيلية بعلم كثير لم يدخل به أحد قبله ممن كانت له رحلة إلى المشرق<sup>2</sup>.

والقاضي أبي الفضل عياض بن موسى السبتي (ت544هـ/1149م)، فهو «أحد عظماء المالكية» كما وصفه المقرئ في نفح الطيب<sup>3</sup>، ونظير أبو الوليد بن رشد عماد المذهب المالكي بالأندلس<sup>4</sup>، صنف كتابه الكبير عن المذهب المالكي وأعلامه الموسوم بترتيب المدارك، ضمنه الدعاية للمذهب المالكي وإمامه وأعلامه، ومما ورد في مقدمته: «وقد نظرنا طويلاً في أخبار الفقهاء وقرأنا ما صنف من أخبارهم إلى يومنا هذا، فلم نرمز مذهباً من المذاهب غيره أسلم منه... فالإستمسك به نجا»<sup>5</sup>. بل؛ أنه خصص باباً في من كتابه، لإبراز مكانة المذهب والدعوة للتمسك به، وتفضيله على كافة المذاهب الأخرى، ليخرج بقناعة تامة وجهها للجمهور

5- المراكشي، ابن عذاري، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تج: إحسان عباس، ط3، دار الثقافة، بيروت، لبنان، سنة1983م، ج4، ص72.

6- المقرئ، المصدر السابق، ج2، ص33.

7 - ابن تغري، بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب، نشر وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، (ط.ت)، ج5، ص385.

8- عبد الله المرابط التري، فهارس علماء المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، المغرب، سلسلة أطروحات، (ط.ت)، ج2، ص267.

1- القاضي عياض، المصدر السابق، المدارك، ج1، ص22.

بقوله: «أعلموا وفقكم الله أن ترجيح مذهب مالك على غيره وإنافة منزلته في العلم وسمو قدره عن طريق النقل والآثر لا ينكره إلا معاند أو قاصر»<sup>1</sup>. إذ أنه لم يكن لمصنفات المالكية انتشار وذيوع في المغرب والاندلس فحسب، بل في كافة بلاد الغرب الإسلامي، فقد إرتفع شأن المدونة حتى إنها إقترنت أحياناً بتراجم بعض الأعلام، من ذلك ما جاء في سيرة محمد بن عبد الله الخشني (ت540هـ/1145م)، الذي كان «ميرزا في تدرسه دائماً على المدونة»<sup>2</sup>.

وممن إقترنت ترجمتهم بالقيام على المدونة، ترد عدة أسماء منها: إسحاق بن محمد بن علي العبدي (ت585هـ/1189م)، وإسحاق بن إبراهيم بن يغمور المجابري من سكان فاس يكتفي أبا إبراهيم (ت609هـ/1212م)<sup>3</sup>، ومحمد بن يوسف من أهل ميورقة وأصله من طرطوشة يعرف بإبن ختن (ت573هـ/1177م)<sup>4</sup>، ويحيى ابن محمد بن عبد العزيز بن سعيد بن عقال الفهري (ت504هـ/1110م)، الذي كان فقيهاً حافظاً مدرساً بصيراً بالفتوى، صدرأ في أهلها، رئيساً في علم الرأي قائماً على المدونة<sup>5</sup>. كذلك كتاب-الموطأ- أصبح من الكتب

2- المصدر نفسه، ج1، ص22.

3- ابن الأبار، أبو عبد الله محمد القضاعي البليسي، التكملة لكتاب الصلة، تج: عبد السلام الهراس، (د. ط)، دار الفكر للطباعة، بيروت، لبنان، سنة 1415هـ/1995م، ج1، ص365.

4- ابن الأبار، المصدر نفسه، ج1، ص161.

5- نفسه، ج2، ص78-79.

6- نفسه، ج4، ص174-175.

المرموقة، حتى أن ابن رشد وضع شروطاً لتدريسه<sup>1</sup>، وقال عنه ابن المهدي المالكي: «لا أعلم من علم الفاس بعد القرآن أصبح من موطأ مالك»<sup>2</sup>، ثم أنشد لنفسه: إذا ذكرت كتب العلوم فخيرها \*\*\* كتاب الموطأ من تصانيف مالك<sup>3</sup>.

فلم يقف الفقهاء المرابطون عند إحياء أمهات مصادر المالكية والعناية بها، بل عمدوا بدورهم إلى التصنيف على المذهب، والانتصار له والدفاع عنه، ومن أبرز علماء المذهب المالكي الذين ألفوا في المذهب خلال العصر المرابطي، حسن بن إبراهيم بن زكون (ت553هـ/1138م)، فقيه تلمساني نزل مدينة فاس له تأليف في الرأي<sup>4</sup>، ومحمد بن جعفر بن أحمد القيسي المعروف بابن الرمامة (ت567هـ/1171م)، ألف كتاب (تسهيل المطلب في تحصيل المذهب)، ومنها كتاب (التبيين في شرح التلقين في الفقه المالكي) للقاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي، وكتاب آخر كان بعنوان: (التفصي عن فوائد التفصي)<sup>5</sup>.

7- مما ورد في إحدى فتاويه: "الجواب عليه: لا يصح لمن لم يعن بالعلم ولا سمعه ولا رواه أن يجلس لتعليمه في الموطأ ولا غيره من الأمهات المشهورة وإذا قرأها وتفقه على الشيوخ فيها، وإن لم يحملها إجازة، جاز له أن يعلم ما عنده عن الشيوخ من معانيها وأن يقرأها إن صح كتابه على رواية شيخه فيها وبالله تعالى التوفيق". ينظر: ابن رشد، الفتاوى ابن رشد، مصدر سابق، ص1276.

8- القاضي عياض، المصدر السابق، المدارك، ج2، ص70.

9- نفسه، ج2، ص78.

1- ابن الأبار، المصدر السابق، ج1، ص217.

2- المصدر نفسه، ج2، ص158. ابن عبد الملك، المصدر السابق، ج8، ص325.

كما صنف الفقهاء المالكية الكثير من المؤلفات للدفاع عن المذهب المالكي، وحمايته وصونه من تهجمات وانتقادات المذاهب المخالفة له، خاصة الظاهرية الحزمية، مثل كتابي: (العواصم من القواصم)، و(عارضة الأحوزي بشرح صحيح الترميذي) لأبي بكر بن العربي، وهدفت كتبه هذه، إلى الطعن في المذاهب المخالفة، ومما جاء مثلاً في كتاب عارضة الأحوزي تهجماً على ابن حزم «وغيرهم رجل كان عندنا يقال له ابن حزم، إنتدب لإبطال النظر وسد سبيل العبر ونسب نفسه إلى الظاهر إقتداءً بدادود وأشياعه، فسود القراطيس وأفسد النفوس، وإعتمد الرد على الخلق نظماً ونثراً فلم يعدم كيداً وعثراً»<sup>1</sup>. ومن شعرائي بكر بن العربي في هذا الشأن :

قالوا الظواهر أصل لا يجوز لنا \*\*\* عنه العدول إلى رأي ولا نظر  
قلت اخسؤا فمقام الدين ليس لكم \*\*\* هذي العظام فسيحوا منالوتر<sup>2</sup>.

وكتاب (التنبيه على شذوذ ابن حزم) للقاضي أبي الأصبغ عيسى بن سهل الجبائي (ت486هـ / 1093م)<sup>3</sup>.

3- أبو بكر بن العربي، عارضة الأحوزي بشرح صحيح الترميذي، دار الكتب العلمية، بيروت، د(ط.ت)، ج10، ص109.112.

4- القادري بوشيش، المرجع السابق، ص96.

5- لا يزال مخطوطاً. ينظر: سمير قدوري، تحقيق بعض نصوص كتاب: التنبيه على شذوذ ابن حزم، للقاضي أبي الأصبغ بن سهل الجبائي المالكي (ت486هـ / 1092م)، مجلة الذخائر، لصاحبها كامل سلمان الجبوري، لبنان، العددان 15 و16، سنة (1424هـ / 2003م)، ص102-103.

أيضا يمكن إدراج المصنفات المالكية في الرد على التيار الغزالي في المغرب، ضمن نفس مسعى الفقهاء المالكية في الدفاع عن مذهبهم، ومنها كتاب (النكت والأمال في الرد على الغزالي)، أحمد بن خلف بن موسى الأنصاري الإليري (ت 537هـ/1142م)<sup>1</sup>. وصف القاضي أبي عبد الله محمد بن علي بن حمدين<sup>2</sup> كتابا في الرد على الغزالي ذكره ابن عطية في فهرسته<sup>3</sup>.

وقد أدى التمسك الشديد لفقهاء المغرب بالمذهب المالكي، إلى الإكثار من الفروع وتعدد الأقاويل في المسائل، وفشا التقليد واعتبر ذلك من عيوبهم، فلا إعتبار بأي عالم لديهم «إلا أن يستتر عندهم بالمالكية، ويجعل ما عنده من علوم على رسم التبعية»<sup>4</sup>، واستمرت سطوة الفروع والكتب الفروعية مدة بقاء

6- ابن فرحون، إبراهيم، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تج: مأمون بن محي الدين الجنان، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، سنة 1417هـ/1996م، ص313.

1- تولى أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد العزيز بن حمدين قضاء الجماعة بقرطبة، (ولي قضاء قرطبة) سنة (490هـ/1096م)، ونفي عام (508هـ/1114م)، بحيث ينقل عنه ابن عطية الأندلسي المحاربي أنه لقيه بقرطبة وقرأ عليه رسالته في الرد على الإمام الغزالي. وذكر ابن خاقان أن القاضي ابن حمدين كان محببا إلى الفاس وإلى الرباطين. ينظر: الفتح بن خاقان، قلائد العقيان ومحاسن الأعيان، تج: حسين يوسف خروش، ط1، مكتبة المنار، الأردن، سنة 1989م، ص191. ابن عطية الحاربي، فهرس ابن عطية، تج: محمد أبو الأصفان ومحمد الزاهي، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983م، ص111.

2- ابن عطية، المصدر نفسه، ص112.

3- ابن العربي، أبو بكر، العواصم من القواصم، تج: عمار طالبي، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 1981م، ص490-491.

دولة المرابطين، ومن يرجع إلى تاريخ العلماء في هذه الفترة، يجد مثلاً أن عمل وإجتهاد العلماء، كان حول مدونة الإمام سحنون بن سعيد، إختصاراً ومذهيباً، وشرحاً وتعليقاً<sup>1</sup>.

رابعاً- اتفاق السلطة والفقهاء على التصدي لما وصفوه بكتب البدع والضلال:

لا يمكننا اتمام الحديث عن الوضع المذهبي في بلاد الغرب الإسلامي أثناء فترة الحكم المرابطي دون الإشارة إلى إقدام السلطة المرابطية المدعومة من طرف الفقهاء المالكية على إحراق وإتلاف ما سمي آنذاك بكتب البدع والضلال، ويأتي على رأس هذه الكتب كتب الإمام أبو حامد الغزالي الذي ذاع اسمه بين أهل المغرب، خصوصاً بعد وصول تلك الفتوى منه ليوسف بن تاشفين ليضم الأندلس إلى ملك المرابطين، ثم ازداد ذكره شيوعاً بوصول مؤلفاته، وفي مقدمتها كتاب إحياء علوم الدين، وما أحدثه من ضجة وردود فعل مختلفة، حيث استهجنه بعض فقهاء الحكم المرابطي المالكيين يتقدمهم قاضي قرطبة أبي عبد الله بن حمدين، وعارضوه بشدة، وثاروا عليه لدرجة إصدارهم لفتوى تم بموجها إحراق كتب الغزالي وفي مقدمتها كتاب "الإحياء"<sup>2</sup>. فالآراء الفقهية التي يحملها كتاب الإحياء، تخالف السياسة الفقهية للدولة وإختياراتها من جهة، وميولات الفقهاء المالكية وأسلوب تفكيرهم من جهة أخرى، لذلك تقرر

4- مصطفى مغزاوي، التحولات المذهبية في المغرب الإسلامي والأندلس خلال العصر الوحدي (8-11-13هـ)، أطروحة دكتوراه، المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة، الجزائر، 1433-1433هـ/2011-2012م، ص78.

5- عمر بلشير، المرجع السابق، ص115.

مهاجمة الكتاب وتبديع صاحبه، رغم مباركة الغزالي لانتصارات يوسف بن تاشفين، وإستخدام نفوذه في بغداد ليفتح بأحقية يوسف بن تاشفين في أن يحل محل ملوك الطوائف في الأندلس ويتولى الحكم في ولايتهم<sup>1</sup>.

ولابد من الإشارة هنا الى أن هذه الحادثة - أي الإحراق -، ومسألة الفروعية -، قد إتخذها المناوون للدولة المرابطية قديما وحديثا، سببا للتهجم على الدولة المرابطية، وقد اعتمد تلك التهمة بعض من المستشرقين من أمثال دوزي (Dozy)، وألفرد بل (Efred Bal) الذي يقول: «في أيام حكم المرابطين لم يكن لسكان المغرب من مرشدين روحيين غير فقهاء ضيقي العقول، فقهاء كان كل علمهم مقصورا على المذهب المالكي... استطاعوا بفضل تأييد الأمير المطلق لهم وإحترام الشعب لأشخاصهم أن يفتوا بجواز أمور تتنافى مع الشرع»<sup>2</sup>، ولم يذكر لنا هذا المستشرق شيئا عن هذه الأمور<sup>3</sup>.

وهذا الحديث على عمومته ربما يكون في غير محله، فقد إرتبط إنتصار المالكية في الغرب الإسلامي في عصر المرابطين بكبار الفقهاء كما إرتبط بكبار علماء الحديث ورجال التفسير،

1- ابن خلدون، عبد الرحمن، العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ضبط وحاشية: خليل شحادة، مر: سهيل زكار، (د.ط)، دار الفكر، بيروت، سنة 1421هـ/2000م، ج6، ص249-250.

2- ألفرد بل، الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي، تر: عبد الرحمن بدوي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1389هـ/1969م، ص246.

3- مغزاوي، الرجوع السابق، ص83.

ف نجد الإهتمام بالمحدثين والمفسرين كالإهتمام بالفقهاء<sup>1</sup>، بل أن علم الحديث قد حظي بإهتمام البيت المرابطي نفسه<sup>2</sup>. وإلقاء نظرة فاحصة على كتب التراجم في عهد المرابطين، تجعل الباحث يصل إلى نتيجة معاكسة، فقد برز خلال العصر المرابطي علماء ومحدثون كثيرون عهدهم المصادر، لعل أشهرهم [حدث الكبير، الإمام أبو علي الصدي (ت514هـ/1120م)، الذي استوطن مرسية، فرحل الفاس من البلدان إليه، وكثر سماعهم عليه<sup>3</sup>، ومنهم القاضي أبي بكر العربي [عافري (ت543هـ/1148م)، الذي كان يقول: «ولا تقبلوا رواية إلا عن أئمة الحديث...» وغير ذلك هو الموت الأحمر والداء الأكبر<sup>4</sup>.

4- الصلابي محمد علي، فقه التمكن عند دولة المرابطين، ط1، مؤسسة إقرأ للنشر، القاهرة، 1427هـ/2005م، ص224.

5- فالأمر ميمون بن ياسين اللمتولي (ت530هـ/1135م)، كان ممن عني بالرواية والسماع، وله رحلة حج فيها عام482هـ/1089م، فسمع صحيح البخاري وصحيح مسلم، ولما رجع من رحلته حدث بما رواه، فسمع منه الفاس بإشيلية وغيرها، وقد أخذ عنه أعلام من أهل الأندلس. ابن الأبار، التكملة، مصدر سابق، ج2، ص197-198. ونجد الأمير منصور بن الحاج داوود ابن عمر، أحد رؤساء لمتونة الذي سمع من أبي محمد بن عتاب وأبي علي الصدي بمرسية، وقد نبغ في معرفة الأخبار والسنن والآثار، واجتمع له في الدواوين والأصول الشيء الكثير. يراجع: ابن الأبار، التكملة، المصدر نفسه، ج2، ص193-194.

1- الحموي، ياقوت، معجم البلدان، ط2، دار صادر، بيروت، لبنان، سنة1415هـ/1995م، ج4، ص310. ابن الأبار، معجم أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصدي، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، سنة1420هـ/2000م، ص89، 232، 238، 308.

2- ابن العربي، المصدر السابق، ج1، ص248.

هذا من دون نسيان القاضي عياض  
اليحصبي (ت544هـ/1149م)، الذي صنف كتاب (مشارك الأنوار  
على صحاح الآثار)<sup>1</sup>، وله كتاب (الإلماع في ضبط الرواية وتقييد  
السماع)<sup>2</sup>، ناهيك عن كتبه الأخرى في التراجم والأعلام  
المالكيين، وهي آثار تقف شاهدة على تبحر القاضي في الحديث،  
ومن محدثي العصر الرابطي، كذلك العلامة عبد الله بن علي  
الرشاطي (ت542هـ/1147م)، صاحب كتاب (الإعلام بما في كتاب  
المؤتلف والمختلف للدارقطني من أوام)<sup>3</sup>، وعلي بن النعمة  
النصاري (ت567هـ/1171م)، صاحب كتاب (الإمعان في  
شرح مصنف النسائي)، قال عنه الفيروز آبادي: «لم يسبق إلى  
مثله»<sup>4</sup>، وغيرهم من المحدثين والمفسرين والاصوليين<sup>5</sup>.

عليه يتضح مما تقدم أن السلطة المرابطية، كان لها  
الدور البارز في الصحوة المالكية التي شهدتها الغرب الإسلامي  
خلال القرن الخامس الهجري، بتقريب فقهاء المالكية

3- القفطي، جمال الدين، إنباه الرواة على أنباء النحاة، ط1، المكتبة العصرية،  
بيروت، لبنان، 1424هـ/2004م، ج2، ص364.

4- مطبوع تحت عنوان: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ط1، تح:  
السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، مصر، المكتبة العتيقة، تونس،  
سنة 1379هـ/1970م.

5- ابن ماكولا، أبو نصر، الإكمال في رفع الإرتياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء  
والكنى والأنساب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1411هـ/1990م، ج1،  
ص11.

6- الفيروز، آبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ط1، دار سعد الدين  
للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، سنة 1421هـ/2000م، ص210.

7- محمد بن بيه، المرجع السابق، ص85، 90.

والإسترشاد بتوجيهاتهم في أمور الدين والدنيا، وإمضاء آرائهم، وإسناد المناصب إليهم، وجعل المذهب المالكي مصدراً للتشريع نصاً وروحاً، وملاحقة كل المخالفين للمذهب، ثم العمل على نشره في كل المناطق، بما في ذلك الأصقاع البعيدة كالسودان. فقد كان لنشاط الفقهاء المالكية في ظل رعاية السلطة الإبراطوية ثماره الملموسة، فقد وضعوا بإختيارهم للمذهب المالكي كمذهب رسمي لدولتهم إطاراً جديداً للإنتماء سوف يشكل مع الزمن نوعاً من الهوية لأهل المغرب<sup>1</sup>، وجزءاً من المكونات العميقة لشخصية أهل المنطقة، وفي هذا يقرر أحد الباحثين أنه: (بداية من القرن السادس الهجري أصبح الإنتماء لبلاد المغرب الإسلامي بمثابة المعيار الأساسي لتحديد مالكية ساكنه)<sup>2</sup>.

#### خامساً- تعاونهم على التصدي للفرق والنحل المخالفة لتوجه الدولة المالكي:

لقد أقام المرابطون دولة قوامها العلم والجهاد، بعيداً عن أفكار التكفير والتفتيل، وكانت حركتهم تمثل ثورة على بيئة كانت غارقة في الإنحرافات والضلال والبدع، وذلك على العكس من الحركة الموحدية كانت إنقلاباً على بيئة إسلامية سلبية، وهذه من الفوارق والحقائق التي يجب أن لا تغيب عن أذهان

1- محمد زنيير، إتجاه عياض الفكري، مجلة المناهل، وزارة الثقافة المغربية، العدد: 19، سنة 1401هـ/1981م، ص 416.

2- عمارة، علاوة، إنتشار المذهب المالكي ببلاد المغرب الأوسط، قراءة سوسيو تاريخية، ضمن كتاب: دراسات في التاريخ الوسيط للجزائر والمغرب الإسلامي، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2008م، ص 127.

أي باحث وهو بصدد دراسة الأوضاع المذهبية في بلاد الغرب الإسلامي<sup>1</sup>.

وطبيعة الحركة المرابطية، هي ثورة إصلاحية وجهادية على تلك القبائل الصحراوية التي كانت تعيش أوضاعاً دينية وعقائدية أشبه بالكفر منها إلى الإسلام، والتي كانت تحكم المغرب أوائل القرن الخامس، متمثلة في أربع طوائف تشبه الدول، ففي الشمال قبائل غمارة، وهي فرع من قبيلة مصمودة، وقد انحرفت عن الإسلام وظهر فيها متنبؤون أتوا بتعاليم تناقض الإسلام عقيدة وشرعة<sup>2</sup>، وبها توفي عبد الله بن ياسين شهيداً في قتال برغواطة سنة (451هـ/1059م) ودفن هناك وبني عليه مسجداً<sup>3</sup>.

وفي الغرب واجه المرابطون قبائل برغواطة<sup>4</sup>، الذين وصفهم ابن أبي زرع، وكذا نقل عنه الناصري بأهم «مجوس أهل

3- المرجع نفسه، ص 27.

4- ابن خلدون، المصدر السابق، العير، ج 6، ص 276. الفرد بل، المرجع السابق، ص 173 وما بعدها.

5- ابن خلدون، المصدر نفسه، ج 6، ص 244. مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، د(ط.ت)، ج 3، ص 282.

6- تنسب تعاليمها إلى المتنبي صالح بن طريف (ت 253هـ/868م)، اتسمت تعاليمه بالكفر والخروج عن الإسلام، ولم تتمكن الدولة الإدريسية ولا الدول المتعاقبة على المغرب من القضاء عليهم حتى ظهر المرابطون. كانت مواظبتهم خصوصاً بين المصامدة في بسائط تامسنا وريف البحر المحيط وسلا وأزمور وأنفي وآسفي (وكلها مناطق بالمغرب الأقصى)، فنجح المرابطون في القضاء على تلك الديانة التي كانت تشوبها الضلالات والبدع... ولم تنته هذه الحرب إلا بعد أن قضى المرابطون على هذه البدعة وشتتوا من بقي من أنصارها حياً، وقتل ابن ياسين خلال المعارك الأولى مع برغواطة يوم الأحد الرابع والعشرين من جمادى الأولى سنة (451هـ/1146م)، ودفن

صَلَالَة وَكُفْر<sup>1</sup>، تأسست لهم دولة منذ القرن الثاني للهجرة على أساس ديانة مختلطة من تعاليم إسلامية ومبادئ يهودية وعادات بربرية قديمة<sup>2</sup>، وفي الوسط قبائل زناتة، التي كانت تمثل القوة الشرعية الحاكمة والإسلام الصحيح بعد دولة الأدارسة، وفي الجنوب أقليات مبعثرة من الشيعة الرافضة المعروفين بالجلبليين، ومن الوثنيين الذين كانوا يسكنون الجبال الوعرة بنواحي الأطلسي<sup>3</sup>.

وهذا الوضع هو الذي دفع بالمستشرق الفرنسي- ألفرد بل (Alfred Bal)- إلى الإعتراف والإقرار، بنجاح المرابطين نجاحاً باهراً في القضاء على الضلالات بالمغرب الأقصى، وبعث الإسلام ومبادئه الصحيحة في المنطقة، كما وجهت حركة جهادية أخرى مماثلة إلى الجنوب لقتال كفار السودان، والتي قادها أبو بكر بن عمر الممتوني سنة (453هـ/1062م)<sup>4</sup>.

بموضع المذكور سالفا الذي يعرف بكريفة. ينظر: ابن خلدون، المصدر السابق، العبر، ج 6، ص 244/ الفرد بل، المرجع السابق، ص 234.

1- ابن أبي زرع، أبو الحسن، الأتيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، (د.ط)، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، المغرب، سنة 1972م، ص 129/ الناصري، المرجع السابق، ج 2، ص 18.

2- عن ديانة برغواطة. ينظر: ابن أبي زرع، المصدر نفسه، ص 131-133/ الفرد بل، المرجع السابق، ص 180 وما بعدها.

3- لمراجعة تفاصيل هذه الطوائف يرجع إلى: العبادي، أحمد مختار، دراسات في تاريخ المغرب والاندلس، (د.ط)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1982م، ص 297 وما بعدها.

4- ألفرد بل، المرجع السابق، ص 233-234.

### الخاتمة:

في نهاية هذا البحث، نخلص إلى مجموعة من النتائج واللاحظات والتي نوردتها كما يلي:

1- كان المذهب المالكي من بين أهم المذاهب انتشاراً وبروزاً في بلاد المغرب الإسلامي قبل ظهور دولة المرابطين، وفي عهدهم أصبحت له السيادة والتفوق على باقي المذاهب، وظل منذ ذلك العهد محافظاً على التفوق والمكانة حتى يومنا الحالي، بالرغم مما تعرض له فقهاء المذهب ومؤلفاته من تضيق وتشديد أثناء فترة الحكام الموحيدين الأوائل.

2- يعد الحديث عن الوضع المذهبي في بلاد الغرب الإسلامي أثناء العصر المرابطي، حديثاً عن الفترة الذهبية للمذهب المالكي في الغرب الإسلامي الوسيط ومنه جميع بلاد الغرب الإسلامي التي دخلت تحت سلطة دولة المرابطين، حتى كان هو الغالب والمسيطر في النهاية.

3- لقد وجد المذهب المالكي في الدولة المرابطية السند القوي من طرف الفقهاء المالكيين، والدعم المطلق من لدن الأمراء المرابطين، والإقبال الكبير من قبل الرعية، وهذا نتيجة ما اشتملته تعاليم المذهب من بساطة وسهولة بعيدة عن التعقيدات والتأويلات التي كانت تطرحها معتقدات الفرق والمذاهب الأخرى الموجودة آنذاك من خوارج، وفرق كلامية، وجماعات شيعية وصوفية وغيرها، مما جعله يعرف انتعاشاً قوياً أعاد للمذهب مجده في الغرب الإسلامي على وجه التحديد والعالم الإسلامي عموماً.

4- يتضح من البحث، أن السلطة المرابطية كان لها الدور البارز في الصحوه المالكية التي شهدها المغرب الإسلامي خلال القرن الخامس الهجري، بتقريب فقهاء المالكية والإسترشاد بتوجيهاتهم في كل الدولة، والأخذ بأرائهم وإسناد المناصب إليهم، وجعل المذهب المالكي مصدرا للتشريع نصا وروحا، وملاحقة كل المخالفين للمذهب، ثم العمل على نشره في كل المناطق بما في ذلك المناطق البعيدة كالسودان.

5- يبدو أن السلطة المرابطية وتوجيه الفقهاء، قد وجدت في المذهب المالكي مذهباً متوازناً يقف في وجه الضلالات والبدع والجماعات والفرق العقلانية المخالفة لتوجيهها، لذا جعلت منه محور دعوتها الإصلاحية، وأوكلت للفقهاء المالكية مهمة قيادة التوجه وفق ما تمليه قواعد المذهب المالكي، حتى أصبح المذهب مرتبطاً أشد الارتباط بالدولة.

6- كان للفقهاء المالكية في العصر المرابطي، دور وإسهام كبير في الانتصار للمذهب المالكي، بعدما منحهم الأمراء المرابطين ثقبتهم الكاملة، وحملوهم أعباء مراقبة وتوجيه الحركة الفكرية والدينية، فأصبحت أمور المسلمين راجعة إليهم، وأحكامهم صغيرها وكبيرها موقوفة عليهم، فعظم أمرهم وانصرفت وجوه الناس إليهم. حتى صاروا طبقة مميزة ومرهوبة في المجتمع.

7- لم تقتصر مشورة السلطة للفقهاء على أمور الفقه والتعبد فقط، بل أن السلطة المرابطية أخذت بفتاوى الفقهاء المالكية في الكثير من قراراتها والقضايا السياسية والعسكرية، كنجدة أهل الأندلس، وحرق كتاب الإحياء، وإجلاء النصارى المعاهدين

الى المغرب، وغيرها من القرارات التي شاور فيها الأمراء المرابطين الفقهاء المالكية، وأخذوا بفتاويهم وأرائهم فيها.

8- عرف المذهب المالكي ذروة تمكنه وسيادته على عهد علي بن يوسف بن تاشفين، الذي أحاط نفسه بالفقهاء المالكية، كما وضعهم على رأس الجهاز الإداري والقضائي، حيث شغلوا مناصب الشورى إلى جانب أمير المسلمين في مراكش وفي نيابة الأندلس وقواعدها الكبرى.

9- كذلك الحديث عن الوضع المذهبي في بلاد الغرب الإسلامي أثناء فترة المرابطين، يتصدره إقدام السلطة المرابطية بإشارة الفقهاء المالكية، على إحراق المؤلفات التي اعتبروها كتب بدع وضلال، وفي مقدمتها كتب الإمام أبو حامد الغزالي، وعلى رأسها كتاب احياء علوم الدين، كون أن الآراء الفقهية للكتاب تخالف السياسة الفقهية للدولة وإختياراتها من جهة، وميولات الفقهاء المالكية وأسلوب تفكيرهم من جهة أخرى.

10- أدى التمسك الشديد لفقهاء المغرب بالمذهب المالكي، إلى الإكثار من الفروع وتعدد الأقاويل في المسائل، وفشا التقليد واعتبر ذلك من عيوبهم، فلا إعتبار بأي عالم لديهم إلا إذا كان عندهم من المالكية، واستمرت سيطرة الفروع والكتب الفروعية مدة بقاء حكم دولة المرابطين، حتى سقوطها على يد غرماهم الموحدين.

**-قائمة المصادر والمراجع:**

- 1- ابن الكردبوس، أبو مروان عبد الملك التوزري (من علماء القرن السادس الهجري)، الإكتفاء في أخبار الخلفاء، تحقيق: عبد القادر بولاية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د(ط . ت).
- 2- ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد الأندلسي المالكي (ت595هـ)، فتاوى ابن رشد، تحقيق: المختار بن الطاهر التلياني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان ، 1407هـ/1987م .
- 3- ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبد الله الغرناطي (ت776هـ)، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تصحيح: البشير الفورتي، ط1، مطبعة التقدم الإسلامية، تونس، (د.ت).
- 4- -----، الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق: محمد عبد □ عنان، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1975م.
- 5- ابن الأؤقت، محمد بن محمد بن عبد الله المراكشي (ت1369هـ)، السعادة الأبدية في التعريف بمشاهير الحضرة المراكشية، تحقيق: أحمد متفكر وحسن جلاب، (د.ط)، مؤسسة أفاق للدراسات والنشر والاتصال، مراكش، المغرب، 2002م.
- 6- ابن عبد الملك، أبو عبد الله محمد بن محمد الأنصاري المراكشي (ت703هـ)، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تحقيق: إحسان عباس ومحمد بن شريفة، ط1، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1392هـ/1973م .
- 7- ابن تغري بردي، يوسف جمال الدين أبو المحاسن الأتابكي (ت874هـ)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب، نشر وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، د(ط . ت).
- 8- ابن الأبار، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي (ت658هـ)، التكملة لكتاب الصلة، تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة، بيروت، لبنان، 1415هـ/1995م، (د . ط).

- 9- -----، معجم أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصديقي، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 1420هـ/2000م.
- 10- ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد برهان الدين اليعمري (ت799هـ)، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، دراسة وتحقيق: مأمون بن محي الدين الجنان، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1417هـ/1996م.
- 11- ابن خاقان، أبو نصر الفتح بن محمد بن عبيد الله القيسي الشبلي (ت529هـ)، قلائد العقيان ومحاسن الأعيان. تحقيق: حسين يوسف خروش، ط1، مكتبة المنار، الأردن، 1989م.
- 12- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام الأندلسي المحاربي (ت542هـ)، فهرس ابن عطية، تحقيق: محمد أبو الألفان ومحمد الزاهي، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1983م.
- 13- ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله المعافري الشبلي (ت543هـ)، العواصم من القواصم، تحقيق: عمار طالبي، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م 14- -----، عارضة الأحوزي بشرح صحيح الترمذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط.ت).
- 15- ابن خلدون، عبد الرحمن أبو زيد ولي الدين (ت808هـ)، العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ضبط وحاشية: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1421هـ/2000م، (د.ط.).
- 16- -----، المقدمة، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1428هـ/2007م، (د.ط.)
- 17- ابن أبي زرع، أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد بن عمر الفاسي (ت726هـ)، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار النصور للطباعة والوراقة، الرباط، المغرب، 1972م، (د.ط.).

- 18- ابن ماكولا، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر (ت475هـ)، الإكمال في رفع الإرتياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكسب والأنساب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1411هـ/1990م.
- 19- الحميري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم (ت900هـ)، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، ط2، مؤسسة ناصر للثقافة، مطابع دار السراج، بيروت، لبنان، 1400هـ/1980م.
- 20- المراكشي، أبو محمد عبد الواحد بن علي التميمي محبي الدين (ت647هـ)، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، شرح واعتناء: صلاح الدين الهواري، ط1، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، 1426هـ/2006م.
- 21- التادلي، أبو يعقوب يوسف بن يحيى المعروف بابن الزيات (ت617هـ)، التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبيعي، تحقيق: أحمد التوفيق، ط1، منشورات كلية الأدب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب، 1984م.
- 22- القري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني (ت1041هـ)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، 1408هـ/1988م، (د.ط).
- 23- النباهي، أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن المالقي الأندلسي (توفي نحو792هـ)، تاريخ قضاة الأندلس (المراقبة العليا في من يستحق القضاء والفتيا)، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الأفاق الجديدة، ط5، بيروت، لبنان، 1403هـ/1983م.
- 24- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز أبو عبد □ (ت748هـ)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1413هـ/1993م.

- 25- المراكشي، ابن عذاري أبو العباس أحمد بن محمد، كان حياً سنة (712هـ)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق: إحسان عباس، ط3، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1983م.
- 26- الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادي (ت626هـ)، معجم البلدان، ط2، دار صادر، بيروت، لبنان، 1415هـ/1995م.
- 27- القاضي عياض، بن موسى بن عياض السبتي (ت544هـ)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق: محمد بن تاويع الطنجي، ط2، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1983.
- 28- -----، تراجم أغلبية مستخرجة من مدارك القاضي عياض، تحقيق: محمد الطالبي، نشر الجامعة التونسية، تونس، 1968م، (د.ط.).
- 29- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت646هـ)، إنباه الرواة على أنباء النحاة، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1424هـ/2004م.
- 30- الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت817هـ)، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ط1، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 1421هـ/2000م.
- 31- أحمد مختار العبادي، دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1982م، (د.ط.).
- 32- إبراهيم القادري بوتشيش، حلقات مفقودة من تاريخ الحضارة في الغرب الإسلامي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1426هـ/2006م، (د.ط.).
- 33- -----، مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1418هـ/1998م، (د.ط.).
- 34- ألفرد بل، الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي، ترجمة: عبد الرحمن بدوي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1389هـ/1969م.

- 35- حسين مؤنس، نصوص سياسية عن فترة الإنتقال من المرابطين إلى الموحدين، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 2000م.
- 36- حسن أحمد محمود، الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا، ط3، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1986م.
- 37- سمير قدوري، تحقيق بعض نصوص كتاب: التنبيه على شذوذ ابن حزم، للقاضي أبي الأصبغ بن سهل الجياني المالكي (ت486هـ/1092م)، مجلة الذخائر، لصاحبها كامل سلمان الجبوري، لبنان، العددان 15 و16، سنة (1424هـ/2003م).
- 38- سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي (المرابطون)، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1407هـ/2007م، (د. ط.).
- 39- عبد الله المرابط الترغي، فهارس علماء المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، المغرب، سلسلة أطروحات، (د. ط. ن.).
- 40- عمر بلشير، مرجعية الإحياء وإشكالية الحكم في تاريخ المغرب الإسلامي من القرن (6هـ/12-14م)، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 1422-1423هـ/2001-2002م.
- 41- عصمت عبد اللطيف دندش، دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب إفريقيا، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1988م.
- 42- عباس إحسان، تاريخ الأدب الأندلسي، عصر الطوائف والمرابطين، دار الشروق، عمان، الأردن، 1997م، (د. ط.).
- 43- عمارة، علاوة، إنتشار المذهب المالكي ببلاد المغرب الأوسط، قراءة سوسيو تاريخية، ضمن كتاب: دراسات في التاريخ الوسيط للجزائر والغرب الإسلامي، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2008م.
- 44- لخضر بولطيف، فقهاء المالكية والتجربة السياسية الموحدية في الغرب الإسلامي، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بيروت، لبنان، 1429هـ/2009م.

- 45- محمد الكتاني، **الأزهار العاطرة** **الأنفاس** بذكر بعض محاسن قطب المغرب وتاج مدينة فاس، مطبعة فاس، المغرب، 1889/1307م، (د.ط.).
- 46- محمد علي الصلاحي، **فقه التمكن** عند دولة المرابطين، ط1، مؤسسة إقرأ للنشر، القاهرة، 1427هـ/2005م.
- 47- محمد زنيبر، **إتجاه عياض الفكري**، مجلة المناهل، وزارة الثقافة المغربية، العدد: 19، سنة 1401هـ/1981م.
- 48- محمد بن بيه، **الأثر السياسي للعلماء في عصر المرابطين**، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، قسم الدراسات العليا في التاريخ والحضارة، جامعة أم القرى، المملكة السعودية، 1418هـ/1997م.
- 49- محمد بن حسن شرحبيل، **تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي**، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1421هـ/2000م. (د.ط.).
- 50- مصطفى مغزاوي، **التحولات المذهبية في المغرب الإسلامي والاندلس خلال العصر الموحيدي (6هـ-8هـ/11-13م)**، رسالة دكتوراه، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 1433-1433هـ/2011-2012م.
- 51- مبارك الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، (د.ط.ن.).
- 52- يوسف أشباح، **تاريخ الاندلس في عهد المرابطين والموحدين**، ترجمة: محمد عبد الله عنان، ط2، مؤسسة الخانجي، القاهرة، مصر، 1958م.